الفكر الاقتصادي للمدارس الإشتراكية

في خلال الثلاثين عاما الأولى من القرن 19 ظهرت تغيرات اقتصادية هامة أدت إلى انتصار مبدأ الحرية الاقتصادية في كل مكان من أروبا، مما ترتب عنه ظاهرتين جديدتين هما:

- ظهور طبقة العمال من ناحية،
- وتعدد الأزمات الاقتصادية من ناحية ثانية،

وما ترتب عنه من بؤس للعمال، ولهذه الأسباب فقد قام تيار فكري قوي لمعارضة ونقد النظام الرأسمالي، واشترك جميع المعارضين في رفض فكرة الإنسجام التلقائي بين المصالح الخاصة والمصالح العامة، كما يدعي أنصار النظام، وقد جاءت أخطر وأهم صور المعارضة لهذا النظام مع الماركسية.

هذا ويستخدم رجال السياسة كلمة "الإشتركية" أحيانا للتعبير عن مجرد تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي لأفراد المجتمع، وهي بهذه الصورة عكس سياسة الحرية الاقتصادية، وأحيانا أخرى تطلق "الإشتراكية" على تدخل الدولة لتحسين أحوال الطبقات العاملة والفقيرة من خلال سن التشريعات التي تحقق ذلك، أما المعنى العلمي للإشتراكية فهي " ذلك النظام الإجتماعي الذي يتسم بتملك الدولة لأدوات الإنتاج (الملكية الجماعية)"، وهي بذلك تختلف جوهريا عن الرأسمالية التي تعد الملكية الخاصة إحدى ركائزها.

وللإشارة فإن الفكر الإشتراكي لا يشكل مدرسة واحدة، بل عدة مدارس اشتراكية لها مفاهيم متنوعة ومختلفة، حيث يميز المؤرخون بين ثلاثة أنواع هي: الإشتراكية الخيالية (الطوبائية أو الخاصة)، الإشتراكية الماركسية (العلمية) و الإشتراكية الإصلاحية (الفابية)

وسوف نقتصر على تناول النوع الثاني ألا وهي الإشتراكية الماركسية باعتبارها أهم وأقوى المذاهب الإشتراكية تأثيرا في الحياة العلمية، كما أنه أعنف هجوم على النظام الرأسمالي وعلى مؤيديه، وقد نسب هذا المذهب إلى كارل ماركس، حيث يعتبر هو وداروين وفرويد أهم ثلاثة مفكرين أثروا في الفكر السياسي خلا القرنين 19 و 20.

أولا: الفروض الأساسية للفكر الماركسي

1- الأساس المادي للتاريخ: حيث يترجم ماركس التاريخ ترجمة مادية بحتة، ويقرر أن العامل الاقتصادي هو العامل الأعظم أهمية في تسيير مجرى التاريخ، فالتاريخ ليس مجرد حكايات وقصص وإنما يخضع لقوانين عامة، فالتطور في المجتمعات لا يرجع إلى البيئة الجغرافية ولا لأعمال

الأفراد، وإنما يتم التطور نتيجة لتطورات اجتماعية أخرى، فماركس يرى بأن كل نظام اجتماعي يحمل بذور فنائه في طياته، حيث عندما تتطور قوى الإنتاج (التعاونية) وتبلغ مرحلة ما تصطدم مع علاقات الإنتاج القائمة (الفردية)، مما يعيق تطور الإنتاج، وهنا تبدأ الثورة الإجتماعية لتحل هذا التناقض (الإصطدام) بين قوى الإنتاج الجماعية وعلاقات الإنتاج الفردية، وبذلك فإن تاريخ المجتمع البشري ما هو إلا تاريخ لصراع الطبقات الاجتماعية.

2- الصراع بين طبقة الرأسماليين والطبقة المعدمة في النظام الرأسمالي.

3- القيمة: يقرر ماركس أن قيمة أي سلعة تتوقف على مقدار العمل اللازم لإنتاجها من وجهة اجتماعية.

4- إستغلال الرأسماليين للطبقة العاملة، ويخلص من ذلك إلى ما يسميه فائض القيمة.

5- زيادة البؤس في المجتع الرأسمالي وتكوين جيش من العاطلين عن العمل سماه " الجيش الصناعي الإحتياطي".

6- قانون تجميع رأس المال: أي تركز وسائل الإنتاج في يد فئة قليلة من أفراد المجتمع الرأسمالي، وهذا ما يعرض المجتمعات للأزمات العنيفة والمتكررة حتى ينهار، وتتحقق شيوعية ملكية وسائل الإنتاج وسيطرة الطبقة العاملة على المجتمع، فيظهر النظام الإشتراكي على أنقاض النظام الرأسمالي.

ثانيا: جوانب التحليل الماركسي

1- النظرية الماركسية في القيمة (Theory of value):

يرى ماركس بأن القيم ليست إلا كميات محدودة من قوة العمل المجسم في إنتاج السلعة، فماركس يأخذ بنظرية العمل في القيمة مقتديا بالكلاسيك وبخاصة ريكاردو.

ويميز ماركس بين القيمة الإستعمالية والقيمة التبادلية.

وعزل ماركس جميع العوامل الأخرى التي قد تدخل في تحديد قيم السلع، وأرجع كافة القيم إلى خاصية واحدة مشتركة وهي كون جميع السلع هي نتاج العمل الإنساني.

2- النظرية الماركسية في فائض القيمة (Theory of surplus):

يقرر ماركس بأن القيمة هي المحرك الأساسي لعملية الإنتاج الرأسمالي، ويعني فائض القيمة " تلك القيمة التي أوجدها عمل العامل زيادة على قوة عمله، والتي يتملكها الرأسمالي دون مقابل"

فالرأسمالي يشتري من العامل قوة عمله ليقوم بتشغيلها عددا من الساعات أكبر من الساعات التي دفع قيمتها فعلا، والفرق بين الإثنين يمثل فائض القيمة، وهذا هو سر تكوين رأس المال عند ماركس.

3- نظرية (قانون) تراكم رأس المال:

يقر ماركس بأن التراكم (Accumulation) يظهر من حصص الدخول التي يحصل عليها مالكو وسائل الإنتاج، ويؤكد بأن الرأسماليين يستثمرون الجزء الأكبر من أرباحهم في إقامة الرأسمال الإنتاجي من الآلات والمعدات والمصانع الجديدة، غير أن تراكم رؤوس الأموال يؤدي إلى زيادة إنتاج السلع والخدمات، وبالتالي زيادة عرض السلع دون زيادة في الطلب.

ويؤكد ماركس بأن فائض القيمة يتجه نحو الإرتفاع، لان انخفاض أسعار السلع سوف يخفض من عدد ساعات العمل اللازمة لإنتاج كميات السلع اللازمة لحد الكفاف.

كما أن استخدام تكنولوجيا متطورة يؤدي إلى انخفاض الأسعار بسبب المنافسة بين الرأسماليين.

فالنظام الرأسمالي يلزم الرأسماليين بضرورة زيادة تراكم رأس المال واستخدام التقنيات الموفرة للعمل، فيزيد الطلب على المكائن والآلات لتحل محل العمل البسيط.

كما أن الرأسماليين الصغار ستتم إزاحتهم وإخراجهم من السوق، مما يؤدي في النهاية إلى زيادة حجم الجيش الإحتياطي للعاطلين عن العمل، مما يدفع بالأجور إلى الإنخفاض إلى مستوى الكفاف.

4- تركز رأس المال (Capital concentration):

ويعني بذلك أن النظام الرأسمالي يعرف بظاهرتين:

+ الأولى أن المشروعات تتجه إلى استخدام وسائل إنتاجية متطورة (زيادة التركيب العضوي لرأس المال)

+ والثانية هي الإتجاه نحو تركز المشروعات في عدد قليل من الوحدات الكبيرة، أي اتجاه النظام الرأسمالي نحو الإحتكار.

فالنظام الرأسمالي يؤدي إلى تركز رؤوس الأموال عن طريق المنافسة غير العادلة، حيث تتفرد المشروعات الكبيرة في السوق بعد استبعادها للمشروعات الصغيرة، وبذلك يؤدي تطور النظام الرأسمالي إلى تركز الاموال في يد فئة قليلة، وتحويل عدد كبير من المنتجين الصغار والتجار إلى مجرد عمال.

5- الإتجاه التنازلي لمعدل الربح الفردي:

يقر ماركس بزيادة التكوين العضوي لرأس المال (الآلات...)كأحد نتائج التراكم، إلا أنه في ظل ثبات العوامل الأخرى يرتبط معدل الربح عكسيا مع التكوين العضوي لرأس المال، وبهذا ينتج عنه اتجاه حتمي- فيما يخص معدلات الربح- إلى الهبوط، فإذا كان التراكم ينتج عنه أيضا زيادة في فائض القيمة الكلي وبالتالي زيادة الربح الكلي فإن الأرباح الفردية (النسبية) في تدهور وانخفاض، وهذه من صور التناقض في الرأسمالية.

6- توزيع الدخل (الفقر العام):

يقسم ماركس المجتمع إلى طبقتين هما الرأسماليين والعمال، وليس ثلاثة كما قسمه الكلاسيك، وتبقى الأجور عند مستوى الكفاف بسبب آلية النظام الرأسمالي من جهة، وبتأثير الجيش الإحتياطي للعاطلين من جهة ثانية، لكن يمكن ولو لفترات قصيرة أن تنحرف الأجور ارتفاعا عن مستوى الكفاف بسبب اشتداد الطلب على العمل.

7- دورية الأزمات:

إن خلق فائض القيمة لابد أن يكتمل بعملية تحقيق فائض القيمة في شكله النقدي، وذلك من خلال عملية البيع، وبالتالي فإن شروط تحقيق فائض القيمة ليست نفسها شروط خلق فائض القيمة، فعملية خلق فائض القيمة تعتمد على القوى الإنتاجية للجماعة، أما عملية تحقيقه فتتوقف على القوة الشرائية لها.

فالسبب في حصول الازمات الإقتصادية هو الإفراط في الإنتاج أو نقص الإستهلاك، إذ أن زيادة الإنتاج الرأسمالي نتيجة تراكم رأس المال مع بقاء الأجور منخفضة تكون صعوبة في تصريف تلك المنتجات، فالاستغلال الرأسمالي يؤدي إلى ظهور الأزمات وظهور حالات الإفراط في الإنتاج ولا مشترين.

وهناك تفسير آخر للأزمة عند ماركس، هو اتجاه النظام الرأسمالي نحو الركود نظرا لانخفاض معدل الربح فيه مما يقلل من الاستثمارات، وبالتالي فإن ما يحصل عليه الرأسماليون من فائض القيمة يحبسونه عن التداول ولا يظهر في شكل استثمارات جديدة، مما يؤدي إلى ظهور البطالة وانخفاض الإنتاج.

كما يفسر ماركس الازمة تفسيرا آخر، حيث أن التحول لا يمكن أن يحدث سلميا، فالثورة هي الجزء الرئيسي من النظرية الماركسية للأزمة، إذ أن الثورة الإشتراكية تنشأ بسبب التناقض بين طريقة الإنتاج التي يمثلها معظم المجتمع، وبين ملكية وسائل الإنتاج التي تتركز في أيدي فئة قليلة من

الأفراد، فهذا التناقض بين جماعية العمل وفردية الملكية هو الذي يحرك الصراع الطبقي وتحدث الثورة العنيفة التي تقضي على الرأسمالية.